

S

لأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/21751
13 September 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

مجلس الأمن

UN LIBRARY



SEP 19 1990

UN/SA COLLECTION

رسالة مؤرخة في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ وموجهة

إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت

بالبعثة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه نص إعلان بشأن النزاع بين العراق والكويت صادر عن اجتماع وزراء خارجية بلدان الشمال الأوروبي المعقود في النرويج في الفترة ١١-١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

وسأكون ممتنا لاتخاذكم اللازم نحو تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) لاسي سيم

القائم بالأعمال بالنيابة

المرفق

نص إعلان بشأن النزاع بين العراق والكويت
صدر عن اجتماع وزراء خارجية بلدان الشمال
الاوروبي ، المعقود في مولدي ، النرويج ،
في الفترة ١١-١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠

إعلان بشأن النزاع بين العراق والكويت

أدان الوزراء بشدة غزو العراق الوحشي للكويت ومحاولته ضمها . وطلبوا أن يمثل العراق فوراً قرار مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦٢ (١٩٩٠) ، وأن يقوم بسحب جميع قواته من الكويت دون شروط . ولا بد من استعادة الكويت بشكل كامل لسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية .

وأعرب الوزراء عن تأييدهم الكامل للجزاءات الواردة في قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) . ووفقاً لهذا القرار ، قامت بلدان الشمال الاوروبي بتنفيذ أحكام صارمة للمقاطعة . وأكد الوزراء أن من الأساسي أن تتقيد جميع البلدان بدقة بقرار الأمم المتحدة بشأن الجزاءات ، وأن يبت مجلس الأمن ، دون تأخير ، في المسائل المتعلقة بنطاق هذه الجزاءات بما في ذلك مسألة الإمدادات الغذائية لأغراض إنسانية ويجب إنفاذ الجزاءات وفقاً للقرارين ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٦٥ (١٩٩٠) .

وأعرب الوزراء عن ارتياحهم لما أبداه مجلس الأمن من عزيمة ، مما يشكل نقطة تحول في تاريخ الأمم المتحدة ويقيم الدليل على رغبة المجتمع الدولي في إحياء مبادئ الأمن الجماعي .

وأعرب الوزراء عن تأييدهم لما يبذل من جهود لكفالة التنفيذ المبكر غير المشروط لقرارات مجلس الأمن للتوصل إلى حل سلمي للنزاع ، ودعوا إلى كشف هذه الجهود . وأعرب الوزراء كذلك عن تأييدهم للبلدان الواقعة في المنطقة والتي تسهم فعلياً في تعزيز فعالية قرارات مجلس الأمن رغم ما تواجهه من تضحيات كبيرة .

وأبدى الوزراء إدراكهم لما تترتب على غزو العراق للكويت من احتياجات إنسانية هائلة في الشرق الأوسط . فقد أجبر مئات الآلاف من الناس على ترك منازلهم والانتظار في ظل ظروف مروعة ، في مناطق الحدود بين العراق والأردن وبين العراق

وتركيا ، فمن الضروري أن يتخذ المجتمع الدولي فورا الخطوات اللازمة للحيلولة دون وقوع كارثة واسعة النطاق . وفي هذا الصدد ، أكد الوزراء استعداد بلدان الشمال الاوروبي لتوفير مساعدات إنسانية وغيرها من المساعدات للبلدان التي غمرها طوفان اللاجئين وعانت من خسائر اقتصادية نتيجة النزاع ، دون أن يكون لها ذنب في ذلك .

إن احتجاج العراق لمواطنين أجانب ضد إرادتهم يشكل خرقا جسيما للقانون الدولي والاعتبارات الإنسانية الأولية . وينطبق هذا أيضا على نقل المواطنين الأجانب إلى جوار الأهداف العسكرية المحتملة . إن هذا السلوك يظهر ازدراءً شديدا للمبادئ والالتزامات الإنسانية الأساسية التي ينص عليها القانون الدولي بحيث أشار اشمسزار العالم بأسره .

وأعرب الوزراء عن استعدادهم لعمل أي شيء في مقدورهم لكفالة سلامة المواطنين الأجانب في العراق والكويت وفقا لقرار مجلس الأمن ٦٦٤ (١٩٩٠) . ووفقا للقانون الدولي ، فإنهم يحملون ولاة الأمور العراقيين ، بمفهوم الفردية ، المسؤولية عن حماية وسلامة ورفاه مواطني بلدان الشمال الاوروبي وغيرهم من المواطنين الأجانب في العراق والكويت .

والعراق مسؤول أيضا عن كفالة احترام ما للسفارات وموظفيها في البلدين من حقوق وحصانات دبلوماسية بموجب القانون الدولي ، والتقييد بهذه الحقوق والحصانات .

ورفض الوزراء بشدة طلب العراق غير الشرعي بأن تقطع العلاقات الدبلوماسية مع الكويت ، وممموا على عدم الامتثال لذلك . كذلك رفضوا جميع المحاولات التي تبذلها السلطات العراقية لممارسة سلطة حكومية في الكويت .

- - - - -